جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

تطبيقات التدقيق المحاسبي في البنوك

مقدمة من طرف الطالبتين:
فليح فضيلة
مصالي حكيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	لقب واسم الأستاذ	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			جامعة مستغانم
مقرراً	أ.د بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مناقشا			جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019-2020

الإهداء

إلى من صنع مني فتاة عالية القمة

إلى أبي و أمي

إلى الذين علموني كيف أشق طريقي دون واجب

كيف أرسم الهدف وأحقق الأمل

إلى الذي كان لي مصباحا ينير سواد الليالي وشمعة توضيؤ منعطف سبيلي

إلى كل من كان سندي في مشواري الدراسي

إلى أخواتي وإخواني الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب

تشكرات

بعد بســـــم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أزكى صلاة تسليم

و نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا في هذا العمل المتواضع فإن أصبنا فبفضله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

نتقدم بشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الكــريم بن زيدان الحـــــاج الذي أخذ بأيدنا في خضم هذا البحث حتى أوصلنا إلى بر والأمان فله منا كل التقدير والاحترام

كما لا يفوتنا أن نعطر ونزي عبارات الشكر والصدق لكل أساتذة الكـــرام كلية العلوم الاقتصادية

علوم التسيير.

وأتقدم بالشـــــكر الخالص إلى من أناروا لي درب البحث عن المعرفة والحقيقة وذللوا لي الصعوبات

فجزاهم الله كل الخير

وفي لأخير لا يسعنا إلا أن نقول لمن سعدنا أو نصحنا ولو برأي أو بكلمة جزاكم الله خيرا وبرك الله فيكم جميعا.

الفهرس

تشكرات

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق المحاسبي 4

تمهيد 4

المبحث الأول: ماهية التدقيق 5

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق 5

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق 7

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق 8

المبحث الثاني: أنواع وخصائص وطرق مخاطر التدقيق 10

المطلب الأول: أنواع التدقيق 10

المطلب الثاني: خصائص التدقيق 18

المطلب الثالث: طرق ومخاطر التدقيق 19

المبحث الثالث: معايير التدقيق 21

المطلب الأول: معايير العامة 21

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني 22

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير 23

خلاصة 24

الفصل الثاني: تطبيقات التدقيق المحاسبي في البنوك 26

تمهيد 26

المبحث الأول: المسار التنفيذي لعملية التدقيق 27

المطلب الأول: الخطوات التمهيدية لعملية التدقيق 27

المطلب الثاني: برامج التدقيق وأنواعه 28

المطلب الثالث: أوراق وعلامات التدقيق 30

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في البنوك 33

المطلب الأول: أهمية التدقيق المحاسبي في تحقيق أداء البنوك 33

المطلب الثانى: دور التدقيق المحاسبى فى تحقيق فعالية أداء البنوك 34
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق المحاسبي والمراقبة الداخلية 37
المبحث الثالث: التدقيق المحاسبي وإجراءاته الميدانية 38
المطلب الأول: تدقيق القوائم المالية 38
المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي وأثره على القوائم المالية 42
المطلب الثالث: إجراءات ميدانية للتدقيق المحاسبي 43
خلاصة 49
خاتمة عامة 51
المراجع 53
تلخيص

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(02-I)	المقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي	14
(02-I)	أنواع التدقيق الأخرى	16
(01-II)	مراحل تطور أهداف التدقيق	36
(02-II)	القوائم المالية المقارنة	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-I)	الأهداف التقليدية والحديثة لعملية التدقيق	09
(01-II)	الخلفية التاريخية لتقييم الأداء داخل المؤسسات	28

مقدمة عامة

تعد المؤسسات المصرفية عصب الحياة الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي، كما تلعب دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار، فاليوم يشهد المجال المصرفي تطور مستمر في جميع المجالات سواء تقنيا أو ماديا وذلك مواكبة التطور التكنولوجي الهائل خاصة المصري منه، فتدويل العمل المصرفي وخلق شبكة الانترنت جعل السرعة والجودة في تقدم الخدمات المصرفية السبيل الوحيد لكسب العملاء ، ومنه إقبالهم على الودائع قصيرة الأجل بغرض تحرير أسعار الفائدة، وهو ما يترتب عليه إعادة توظيف تلك الأموال.

ولقد ألقى ذلك على مجموع الباحثين والمفكرين في علوم الصارف عبئ البحث في سبل مواجهة البنوك لتلك التحديات بشكل يضمن استمرارها، وقد أدلى المحاسبون في هذا المجال عن طريق بحث أفضل المقومات التي يمكن أن يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية داخل وخارج البنك وفي نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على تدقيق ورقابة مستويات الإنفاق والتحصيل سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير، إدارة أصول والتزامات البنك بأكبر قدر من الكفاءة، توفر مؤشرات ناجحة لقياس درجة فاعلية الرقابة الداخلية، الإفصاح أو الشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي.

ومن هذا المنظور تبدو الحاجة إلى مهمة التدقيق حتمية لا غنى عنها في تزويد مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية بمعلومات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية، فالتدقيق أصبح يحضا باهتمام كبير ومتزايد لدى كافة الأوساط المالية والاقتصادية والقانونية. لما له أثر على اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية، ومنه تتعدد تطبيقات التدقيق المحاسبي من خطوات وبرامج التي تساعد المدقق في تقسيم العمل وإتمامه دون عناء وعدم السهو واكتشاف الأخطاء .

إشكالية البحث:

ومن هنا سنطرح الإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى تأثير تطبيقات التدقيق المحاسبي على اتخاذ قرارات البنك؟

وتتمحور تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

- ما هي المفاهيم الأساسية للتدقيق؟
- كيف تحقق المؤسسة أهدافها؟
- كيف يساهم التدقيق الداخلي داخل البنك؟

فرضيات الموضوع:

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف لبحث عن أجوبة موضوعية ومقنعة لإشكالية هذه الدراسة.

- يلعب التدقيق المحاسبي دور مهم في المؤسسة بالخصوص التدقيق الداخلي.
- يجب على المؤسسة اتخاذ القرارات التي تتماشى مع أهدافها.
- يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات .

أهداف البحث:

- إبراز أهمية مهنة التدقيق المحاسبي في البنوك.
- الوصول إلى المدى تأثير التدقيق المحاسبي على البنوك.
- توسع مجال البحث العلمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع المختار عل أن التدقيق المحاسبي أداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تسعى البنوك إلى تحسين أدائها من خلال عملية التدقيق المحاسبي للمحافظة على أصولها وضمان الاستمرارية، كما تحقق لها ميزة تنافسية، ومدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحقيق الفاعلية.

المنهج المتبع:

للوصول إلى إجابة المشكلة البحث التي تم طرحها وكذلك التأكد من صحة الفرضيات وتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي الذي باستعاب الجانب النظري بحيث قمنا بتحديد الإشكالية، ووضع الفرضيات، وجمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة وبالأساليب التي تم تحديدها وتفسيرها، وبالتالي الوصول إلى النتائج والتوصيات:

أسباب اختيار البحث:

تتلخص مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- علاقة الموضوع بتخصيص التدقيق المحاسبي .
- التخصص الذي ندرس فيه.
- قابلية الموضوع للبحث والدراسة.

تقسيم الموضوع:

- قمنا في الفصل الأول والذي جاء بعنوان " عموميات حول التدقيق المحاسبي" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول:

- ماهية التدقيق والتطور التاريخي للتدقيق والأهداف والأهمية، وتطرقنا في المبحث الثاني: إلى أنواع وخصائص وطرق ومخاطر التدقيق، أما بالنسبة إلى المبحث الثالث: فكان حول معايير التدقيق.

- أما الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان "تطبيقات التدقيق المحاسبي في البنوك" تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى:

- المسار التنفيذي في العملية التدقيق من خلال الخطوات والبرامج، والمبحث الثاني مساهمة التدقيق المحاسبي في البنوك من خلال الدورة والأهمية في تحقيق فعالية أداء البنوك ، أما المبحث الثالث فكان حول التدقيق المحاسبي وإجراءاته الميدانية.

الفصل الأول

عموميات حول التدقيق المحاسبي

تمهيد

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن كذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة، مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي والتي تمحورت حول التدقيق.

ولذلك حولنا أن نسلط الضوء على بعض عموميات والمفاهيم المتعارف عليها ذلك من أجل تحديد الإطار العام للموضوع الكلي وتناول جوانبه المختلفة في ثلاثة مباحث، انطلاقا من المبحث الأول الذي يشمل ماهية التدقيق وهي خطوة ضرورية لابد من المرور بها.

أما المبحث الثاني أنواع وخصائص ومخاطر التدقيق وصولا إلى المبحث الثالث الذي يضم معايير التدقيق المتعارف عليها.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

يرجع تاريخ التدقيق إلى العصور القديمة، التي تمتد إلى ما قبل ميلاد، حيث كانت العمليات التجارية صغيرة جدا بحيث كان الفرد قادر على تفقد أعماله بنفسه[1].

والنية الأساسية لهذا الموضوع كان تطرق إلى معرفة التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه وكذلك طرقه بالإضافة إلى الأهداف التي يرمى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة. وكان المدقق وقتها يستمع الى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة تدقيق "Auditing "مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire "ومعناها "يستمع[2]".

شهد التدقيق عدة تطورات التي حدثت في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج التي وردت في الموسوعة الرياضية للعالم الايطالي لوقا باشيليو عام 1494م،وهو الاعتراف بضرورة وجود أنظمة محاسبية سليمة لمنع الأخطاء والغش[3].

ولقد ظهرت أو منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بايطاليا عام 1581م. حيث تأسست كلية، وكانت تتطلب ست سنوات تمرينيه بجانب النجاح في الامتحان الخامس ليصبح الشخص خبير المحاسبة. وفي عام 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق.

وقد جاء قانون الشركات البريطاني عام 1862م ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشريكات بأموالهم. ومن بين الدول التي كانت في هذا السياق:

كانت فرنسا عام 1881م، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882م(المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916م)، وألمانيا عام 1896م، وكندا عام 1902م، وأستراليا عام 1904م، وفنلندا عام 1911م، هكذا حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

أما في الشرق العربي، فكان لمصر فضل السبق في هذا المجال، حيث بدأت مزاولة المهنة فيها دون تنظيم، وفي عام 1909م صدر قانون رقم(1) المنظم لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

وقد اكتسب المدقق المستقل تقديرا كبيرا في التشريع المصري خلال الفترة بين عام 1950 إلى 1955. وكانت الأحداث الثلاثة التالية دليلا على اعتماد السلطات الرسمية على المدقق المستقل بشكل مكثف:

أولا: صدور قانون التدقيق رقم (133) 1951 الذي حصر حق الدخول في المهنة للأشخاص الذين لديهم حد أدنى من المؤهلات؛

ثانيا: صدور قانون رقم (26) لسنة 1954 تنظيم التشريع خاص بالشركات بشكل نهائي؛

---

[1] نصر صالح محمد، نظرية المراجعة، الطبعة الأولى، منشورات الدار الأكاديمية، طرابلس، 2011، ص 34 .

[2] خالد أمين عبد الله، التدقيق ورقابة في البنوك، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص 13.

[3] محمد الطاهر سالمي، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة في ترشيد القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، ص 3 .

ثالثا: صدور تعديل لقانون ضريبة الدخل سنة 1953 والذي نص على وجوب مصادفة محاسب مستقل؛

وقد نشأت "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية " سنة 1946، وكان من أغراضها الرئيسة محاولة تنظيم المهنة في مصر، والاحتفاظ بالمستوى اللائق لها. وفي سنة 1955 تحولت "الجمعية" إلى "نقابة" بمقتضى القانون رقم (394).

* أصدرت النقابة سنة 1958 دستورا لمهنة المحاسبة والتدقيق ينظم أعمال وآداب سلوك المهنة، واجبات وحقوق ومسؤوليات المحاسبين.

*صدور قانون رقم (129) لسنة 1964 المرخص بإنشاء "الجهاز المركزي للمحاسبات" الذي يعمل في مجال الرقابة المالية والمحاسبية وتدقيق الحسابات.

كما كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة في العراق سنة 1919 مستمدة من قانون الشركات البريطاني، أما في لبنان وسوريا فلم يكن لمهنة التدقيق تلك المكانة التي كانت عليها المهنة في مناطق الحكم البريطاني نظرا لوقوع هذين البلدين تحت الاستعمار الفرنسي، حيث لم تكن مهنة التدقيق متطورة في فرنسا ذلك الوقت.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فكان لها فضل السبق في الخليج العربي في دفع المهنة إلى الأمام بإصدار تشريعات حديثة في هذا المجال وفتحها المجال واسعا لشركات التدقيق من العالم العربي لممارسة المهنة، وقد تبعها ذلك بقية دول المنطقة كالإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، قطر، والبحرين إلى أن وصلت المهنة في هذه الدول مراحل لابأس بها من التقدم. و يصدق نفس القول على دول المغرب العربي فهناك مهن متقدمة في كل من المغرب العربي والجزائر ولبيا، وان كانت المهنة مازالت تخطو أولى خطواتها في دول عربية أخرى بسبب كونها حديثة الاستقلال أو أصاب التأخر الكثير من مرافقها ومنها مهنة تدقيق الحسابات.

من بين العوامل الهامة التي ساعدت التطور التاريخي لمهنة تدقيق لدينا مايلي:

_ زيادة حجم المشروعات من حيث العمل فيها ونشاطاتها.

_ تفويض السلطات للغير اقتصاديا.

_ ظهور شركات الأموال (المساهمة) مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة

_ صدور بعض القوانين التشريعات كقانون ضريبة الدخل والسوق المالية وغيرها مما حدا بالمشروعات إلى توظيف المدققين وازدياد الطلب على خدمتهم .

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما،بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

[1] بن ناصر محفوظ، أهمية التدقيق المحاسبي في مؤسسة اقتصادية، تحت إشراف بن حليمة سليمة مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم التجارية خصص تدقيق محاسبي جامعة مستغانم،2011-2012، ص 5.

فالتدقيق إذن عملية منظمة للحصول على أدلة وقرائن إثبات باستعمال الوسائل الفنية بموضوعية للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ثم نقل النتائج إلى الأطراف المعنية [1].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنه توجد عناصر أساسية في عملية التدقيق:

* إن التدقيق عملية منظمة تتم من خلال منهج يعتمد على التخطيط وفق برنامج محدد مسبقا يقوم بإعداد المدقق الخارجي المستقل.

* إن عملية التدقيق تعتمد على فحص الأدلة وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى الاتفاق بينها وبين التأكيدات الإدارة من جهة ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من جهة أخرى.

* إن عملية التدقيق تنتهي بإصدار تقرير نهائي يوضح نتائج هذه العملية ومدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة النشاط خلال فترة محددة وإيصال هذا التقرير إلى الجهات المعنية التي تعتمد عليها [2].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق.

الفرع الأول: أهداف التدقيق

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيــق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف ،فقديما كانت عملية التدقيــق مجرد وسيــلة لاكتشاف ما قد يوجد بالدفــاتر والسجــلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي صراحة عام 1897 إن اكتشاف الغش والأخطاء ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق.

فيمكن بوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية والحديثة في الشكل التالي:

الشكل رقم (I- 01) : الأهداف التقليدية وحديثة لعملية التدقيق

الأهداف التقليدية	الأهداف الحديثة
- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المشروع، وتقرير مدى الاعتماد عليها -الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات - اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش - تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة.	- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها - تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة -القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط - تحقيق أقصى قدرة من الرفاهية للأفراد المجتمع

المرجع: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 21، 22.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19.

[2] محمد الطاهر سالمي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق.

تعود أهمية التدقيـــق إلى كونه وسيلة لا غاية، تهدف هذه الوسيـــلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتهـا ورسم سياساتها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئـات طائفة المدرين ،المستثمرين الحاليـــن والمستقبليـن، والبنوك رجال المال ولاقتصاد، والهيئـات الحكوميـــة المختلفة، ونقابات العمال وغيرها [1].

حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيـق في اتخاذ القرارات ورسم السياســات ووضع الخطط المستقبلية لها. ومن هذه الفئات مايلي:

- إدارة المشروع التي تعتمد اعتماد كليا على البيانات المحاسبية المدققة
- المستثمـــــرين الذين يعتمدون على القوائم الماليـة المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم التوجيه مدخراتهم استثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.
- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيـط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.
- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم[2].

ومجمل القول أن المحاسبة قد أصبحت علما اجتماعيا يخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانـات المحاسبـية المسجلة بالدفاتر، أو الظاهرة بالقوائم الماليـة الصـادرة عن المشروعات المختلف.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] محمد الطاهر سالمي، مرجع سبق ذكره، ص6.

المبحث الثاني : أنواع وخصائص وطرق ومخاطر التدقيق

المطلب الأول: أنواع التدقيق

أولا: التدقيق من حيث النطاق

1- التدقيق الكامل : وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى الرأي الفني المحايد حول صحة القوائم المالية ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا، أي يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات المختلفة والمستندات وغيرها 100% وذلك اليوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم، وعملياتها قليلة لعدد. وتحول هذا إلى التدقيق الكامل إختباري إي قائم على أسلوب العينة الإحصائية نتيجة التطور الذي حدث في دنيا الأعمال وما صاحب ذلك في نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يعد من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع المعلومات ،وكافة السجلات والمستندات[1].وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الأنظمة الدقيقة لها، ومن هنا أصبح حجم العينة التي تخضع لعملية التدقيق تعتمد اعتمادا كبيرا على مدى دقة ومتانة وفعالية الأنظمة الرقابة الداخلية[2].

2- التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد بتدقيق النقدية فقط أو جرد المخازن..... الخ. وفي هذه الحالة لا يمكن الخروج برأي فني حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر المدقق على ما حدد له من مواضيع. ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكولة إلية حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بالتدقيق، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه[3].

ثانيا: التدقيق من حيث التوقيت

1- التدقيق النهائي: يقصد به التدقيق في نهاية السنة المالية للمنشأة، بعد تكون السجلات والقيود المحاسبة وقيود التسوية قد أعلقة، وتم إعداد القوائم المالية للمنشأة. ويمتاز هذا النوع من التدقيق بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر، أو تغير في أرصدة الحسابات. ويطلق على هذا النوع من التدقيق، تدقيق الميزانية العمومية، وهو يلائم المنشآت الصغير والمتوسطة الحجم. ويعاب على هذا التدقيق مايلى:

- الفشل في اكتشاف ما قد تم يوجد بالدفاتر والسجلات من الأخطاء أو غش حال وقوعها
- قد يؤدي إلى تأخر تقدم القوائم المالية في المواعيد المحددة قانونيا.
- قد يؤدي إلى التضحية بالدقة اللازمة لتحقيق سرعة إنجاز العمل.
- قد يؤدي إلى ارتباك العمل بمكتب التدقيق لتزامن إقفال الدفاتر في المنشآت.

قد يؤدي إلى توقف العمل بمكتب التدقيق حتى يتسنى للمكتب جمع أدلة وقرائن الإثبات اللازمة [4].

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[2] مهيب الساعي، وهيب عمور، علم تدقيق الحسابات، صفاء لنشر وتوزيع، عنان، 2006، ص 22 .

[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31

[4] مهيب الساعي، وهيب عمور،مرجع سبق ذكره، ص 23،.

2- **التدقيق المستمر:** وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة بحث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية[1].

ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبير حيث يصعب تدقيقها عن طريقة التدقيق النهائي. ويمتاز هذا النوع من التدقيق بالخصائص التالية:

وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل.

- سرعة اكتشاف الغش والخطأ في وقت قصير.
- انتظام العمل بمكتب المدقق.
- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر.
- إنجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخر.

ولكن بالرغم من هذه المزايا يعاب على هذا التدقيق المستمر كالتالي:

- احتمال موظفي المنشأة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود في المستندات والسجلات بعد تدقيقها.
- تعطيل عمل موظفي قسم الحسابات بين الفترة و الأخرى عند زيارة المدقق لتدقيق ما يكون قد أثبت بدفاتر والسجلات.
- احتمال سهو المدقق عن إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في آخر زيارة له.
- احتمال نشوء صلات التعارف وصداقة بين المدقق وموظفي المشروع.

ثالثا: التدقيق من حيث الهيئة

1- **التدقيق الداخلي:** يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية[2].

2- **التدقيق الخارجي:** يهدف التدقيق الخارجي بشكل أساسي إلى تقرير أن البيانات المالي تمثل الوضع الحقيقي لأعمال المنشأة أو المؤسسة خلال الفترة المالية المبنية في البيانات المالي، فإن وجود التدقيق الداخلي لا يغني بأي حال من الأحول عن وجود المدقق الخارجي[3].

ويتضح من التفرقة السابقة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي أن هناك أوجه تشابه يمكن حصرها فيما يلي:

- كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد التقارير مالية نافعة.
- كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.
- من حيث الهدف[4]

[1] أحمد حلمي جمعة، مدخل حديث للتدقيق الحسابات، دار الجامعة 2006، ص 16.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 31،32،33.

[3] مهيب الساعي، وهيب عمور، مرجع سبق ذكره، ص26.

[4] أحمد حلمي جمعة، مدخل حديث للتدقيق الحسابات، دار الجامعة،2006، ص16.

- من حيث العلاقة بالمنشأة
- من حيث نطاق وحدود العمل
- من حيث التوقيت المناسب للأداء
- من حيث المستفيدين

والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(I-01): المقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	- تحقيق كفاءة إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش - التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للإسترشاد بها في الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى وعدالة التقارير المالية عن فترة معينة وتوصيل النتائج إلى المستفيدة منها.
علاقة القائم بعملية التدقيق	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج **بالمنشأة** المنشأة (مستقل)
نطاق حدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق له الداخلي كما أن طبيعة عمله يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختيارات لما لديه من وقت وإمكانية تساعده على تدقيق عمليات التدقيق. الداخلي كما أن طبيعة عمله يسمح	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي والعرف السائد والمعايير التدقيق المتعارف عليها وما تنص عليه من قوانين منظمة المهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختياري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل التدقيق.
التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية - اختياري وفقا لحجم المنشأة	أ- يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) ب - قد يكون كامل أو جزئي ت - إلزامية وفقا للقانون السائد
المستفيد	إدارة المنشأة	أ- قراءة لتقارير المالية ب - أصحاب المصلح ت - إدارة المنشأة

المرجع: محمد إبراهيم، المدخل الحديث المدخل لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 94.

رابعا: التدقيق من حيث الالتزام

1- **التدقيق الإلزامي:** هو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به فقد نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة فأصبح إلزاميا.

2- **التدقيق الاختياري :** وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وتلك هي الحال بالنسبة للمشروعات الفردية والشركات الأشخاص.

خامسا: التدقيق من حيث الشمولية[1]

1- **التدقيق العادي:** وهو ما سبقت الإشارة من أنه فحص البيانات المثبتة بالسجلات و الدفاتر التأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك.

2- **الفحص لغرض معين:** يكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن الحقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة يستهدفها فحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين"فحص السجلات بهدف اكتشاف غش ما.

سادسا: هناك أنواع لتدقيق أخرى سيتم إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم(I-02): أنواع التدقيق الأخرى

أنواع التدقيق الأخرى	مضمون النوع
التدقيق المالي	يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما
التدقيق الإداري	يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع لتأكد من أن الإدارة
تدقيق الأهداف	تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن لأقل تكلفة ممكنة يقصد به التحقق من أن الأهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحققت فعلا
التدقيق القانوني	يقصد به تأكد المدقق من المنشأة قد طبقة النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدول
التدقيق الإجتماعي	يهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة
التدقيق المستندي	يتركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية
التدقيق الفني	يركز في البحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[1] محمد الشامي طاهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص29

المطلب الثاني: خصائص التدقيق

أولا_ التدقيق عملية تعتمد على الفكر والمنطق لذلك فهو يعتبر نشاطا يجب التخطيط له مستقبل كما يجب أن تكون عملية التنفيذ بأسلوب منهجي وليس بطريقة عشوائية.

ثانيا_ ضرورة الحصول على أدلة وقرائن ويتم تقييمها بطريقة موضوعية يعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق وهو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق في إبداء رأيه عن القوائم المالية للمؤسسة.

ثالثا_ يشمل التدقيق على إبداء الرأي أو إصدار الحكم ومن ثم فمن الضروري وضع مجموعة من المعايير التي يتم استخدامها كأساس لتقييم وإصدار الحكم الشخصي ومن جملة هذه المعايير المبادئ المحاسبي التعارف عليها التي تستخدم كمعيار للحكم على مدى سلامة البيانات محل الدراسة.

رابعا_ إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية وذلك فإن التدقيق يمثل وسيلة من وسائل الاتصال حيث يعتمد المدقق في عرض نتيجة الفحص والدراسة وإيصالها إلى الجهات المعنية على التقرير الذي يتضمن رأي فني محايد[1].

المطلب الثالث : طرق التدقيق ومخاطره.

الفرع الأول: طرق التدقيق.

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر:

1. **الملاحظة :** وتطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل، ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
2. **التفتيش:** وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية الأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي.
3. **التثبيت (التعزيز):** وتطبق في التأكد من أرصدة الحسابات، ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع.
4. **المقارنة :** وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو المماثلة.
5. **التحليل:** وتطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.
6. **الاحتساب :** وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة .
7. **الاستفسار:** وتطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة. مثل الالتزامات العرضية، الخطط المستقبلية.....الخ. حيث يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختياري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة بالمشروع، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية[2].

الفرع الثاني : مخاطر التدقيق .

إن المدقق يعتمد على جمع وتخطيط الأدلة والقرائن من أجل إعطاء رأي عادل وسليم حول القوائم المالية ولكنه قد يتأثر بمخاطر التدقيق وقد حاولنا التوضيح كالأتي:

---

[1] بن دادة أمينة، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر معهد العلوم الاقتصادية، مستغانم، 2013.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38،39.

أولا_ مفهوم الخطر التدقيق: بأنه خطر الناتج عن فشل المدقق بدون قصد في تعديل رأيه في القوائم المالية حيث تتمثل أنواع مخاطر التدقيق كالتالي:

1. **الخطر النوعي أو الخاص:** وهو الخطر الناتج عن الأنشطة والمحيط الداخلي فصلا عن بقية الأخطار الأخرى الناتجة عن المحيط الخارجي بالإضافة إلى الأخطار الناتجة عن العمليات التي يقوم بها المسير.
2. **مخاطر الرقابة الداخلية:** إن من يقوم بصياغة القرار هم أفراد لهم أراء ولهم إمكانية الأخطاء فالمسير لا يستطيع استدراك والتغطية الكاملة تغير المحيط، ومنه فيجب دائما التوفيق بين ما فعله وما يجب فعله لأن هناك دائما منطقة للأخطار التي لا يمكن تغطيتها[1].
3. **خطر التدقيق :** هو الناتج عن عيب وهو الأكثر توترا وهذا ما استدعى ذكره حيث أن المدقق يعمل ضمن مجال نسبي فهو يساهم في تخفيض منطقة الخطر لكنه لا يستطيع حذفها، على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية وجود المشاكل عامة، مثل مشاكل السيولة أو للاستمرارية في المستقبل[2].

ويجدر بنا ملاحظة المعيار"19" قد أوضح المكونات الثلاثة لمخاطر التدقيق فيما يلي :

- ✓ مخاطر مرتبطة بالحسابات (مخاطر مادية يفترض حدوثها).
- ✓ مخاطر مراقبة (نظام الداخلية لا يمنع أو يصحح تلك الأخطاء).
- ✓ مخاطر عدم الاكتشاف (مخاطر أخطاء مادية غير مكتشفة من قبل المدقق[2].

المبحث الثالث: معايير التدقيق

المطلب الأول: معايير العامة

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مجموعة من المعايير التي ألقت قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة التدقيق، لدرجة أنها أصبحت ومازالت المرجع الأساسي لكل من مزاولي المهنة وتشمل ثلاث معايير هي: المعايير العامة (الشخصية)، العمل الميداني، معايير إعداد التقارير[3].

أولا: المعايير العامة (الشخصية): وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سيزاولون مهنة التدقيق، ومن هنا أطلق عليها البعض معايير الشخصية، فيما يلي شرح موجز لها[4]:

1- **المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي للمدقق الحسابات**

يتطلب هذا المعيار أن يكون المدقق حاصلا على المؤهلات علمية مناسبة بجانب حصوله على قدر كافي من التدريب العملية في ممارسة المهنة، حتى يستطيع إنجاز العمل الموكول إليه بكفاءة.

2- **المعيار الثاني: استقلال (حياد) المدقق**

يجب على المدقق أن يكون مستقلا استقلالا تاما في جميع مراحل التدقيق بحيث يكون:

- ✓ الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق دون تدخل الإدارة.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السواري، المراقبة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة، مصر، 2004، ص 24 .

[2] بلحاس كوثر، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017، ص 17 .

[3] رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، داروائل لنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 121.

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

- ✓ الاستقلال في مجال الفحص دون تعرض لأية ضغوط أو تدخل.
- ✓ الاستقلال في مجال إعداد التقارير.
- ✓ الاستقلال المادي أي وجود مصالح مادية للمدقق في المنشأة.
- ✓ الاستقلال الذاتي أو الذهني.

3- **المعيار الثالث: بذل العناية المهنية المعقولة**

يجب على المدقق بذل العناية المعنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق حتى يبعد نفسه عن مساءلة قد يتعرض لها إذا ما قصر في ذلك.

- ✓ بذل قصارى جهده خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق.
- ✓ بذل العناية المهنية المعقولة خلال الفحص اللازمة لعملية التدقيق.
- ✓ بذل العناية المهنية المعقولة خلال مرحلة التقرير، أي إبداء رأي إلا بعد تقييم الأدلة[1].

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني: هي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراء تنفيذ عملية التدقيق.

1. **المعيار الأول: التخطيط والإشراف**

وهنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهنة التدقيق يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لضمان حسن السير العمل.

2. **المعيار الثاني: الضبط الداخلي(نظام الرقابة الداخلية)**

وهنا يحب على المدقق مايلي:

- ✓ دراسة النظام المطبق وتقييمه. تحديد النطاق عائد لتقدير المدقق وحكمه الشخصي.
- ✓ تقدير كفاية نظام الضبط الداخلي فيتطلب معرفة الإجراءات.
- ✓ تحديد درجة الثقة التي يمكن وضعها في نظام ضبط الداخلي عند تقرير مدى الإختبارات التي يجب أن تقتصر عليها إجراءات التدقيق ، بداية عملية التدقيق.

3. **المعيار الثالث: أدلة وقرائن الإثبات**

وهنا يجب التوصل إلى عناصر إثبات جديرة بالثقة عن طريق المعاينة والملاحظة، والتحريات، والمصادقات، وغيرها.

ويمكن تقسيم هذه الأدلة والقرائن بوجه عام إلى فئتين داخلية وخارجية:

- ➢ **من الناحية الداخلية:** مثل دفاتر الحسابات، والشيكات، والمستندات القيد، وأوامر الشحن، وطلبات البضائع، بطاقات العمل، وقوائم حسابات البنوك، العقود، وملفات حفظ الرسائل، ومحاضر جلسات مجلس الإدارة أو الهيئات العمومية للمساهمين، ومختلف اللجان.
- ➢ **من الناحية الخارجية:** فتشمل كل من المصادقات من العملاء والموردين، ونتائج الإطلاع أو الملاحظة والاستفسارات التي تجرى خارج المشروع تحت التدقيق.

[1] محمد الطاهر سالمي، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13 .

المطلب الثالث: وضع التقرير(المعايير إعداد التقارير): وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإعداد التقرير النهائي.

1. **المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :**

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومقبولة قبولا عاما.

2. **ثبات (انتظام) تطبيق المبادئ المحاسبية:**

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة.

3. **كفاية المعلومات (إظهار الوقع في التقارير):**

وهنا على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية، ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ. حيث تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم المالية من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يقيد خلاف ذلك[1]

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 40، 43، 44، 45، 47 .

خلاصة الفصل:

تم في الفصل الأول من هذه الدراسة التعرف إلى التدقيق بشكل عام وذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل، وهي بمثابة الدعائم لعملية التدقيق المحاسبي والتي من شأنها أصبح التدقيق يحظى بأهمية بالغة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

لقد تطورت إجراءات وعمليات التدقيق من أساليب التدقيق التقليدية إلى الأساليب الحديثة، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق، بحيث يتم تركيز جهود إدارة التدقيق في المجالات ذات الأهمية الكبرى ، مثل البنوك وهي أكثر المنشآت احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق وفق ما تفرضه المعايير الدولية التي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية. ولذلك يجب على المدقق أن يتبع خطوات وقواعد لممارسة مهنة التدقيق وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تطبيقات التدقيق المحاسبي في البنوك

تمهيد:

إن استمرار ونجاح أي مؤسسة اقتصادية مرتبطة بمدى تحقيقها في تنفيذ سياستها، ولأجل تجنب أي انحراف يتبع المدقق خطوات منتظمة من أجل إبداء رأيه الفني المحايد بكل نزاهة واستقلالية، انطلاقا من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية التي كانت زيادة الاهتمام بها ما يبرر الاعتماد على مجموعة من الأدلة والقرائن،

سنطرق في هذا الفصل إلى المسار التنفيذي لعملية التدقيق المحاسبي وأهميته في تحقيق أداء البنوك، والإجراءات الميدانية المتبعة، وجودة التدقيق المحاسبي وأثراه على القوائم المالية.

المبحث الأول: المسار التنفيذي لعملية التدقيق

عند البدء في تنفيذ عملية التدقيق جديدة أو بدل المدقق سبق أن إستقال أو توفي، وهنا يجب على المدقق إتخاذ خطوات تمهيدية عند البدء في عملية التدقيق من رسم خطة للعمل وبرنامج وأوراق ومذكرات[1].

المطلب الأول: خطوات تمهيدية لعملية التدقيق

عندما يتم تعيين مدقق جديدا عليه التأكد من الخطوات التالية:

1. التأكد من صحة تعيينه مدققا للحسابات، وذللك لأن التعيين يختلف من مشروع لآخر، لذا تختلف طرق التأكد. لذا يجب الإطلاع على قرار تعينه.
2. التأكد من نطاق عملية التدقيق، يجب تحديد نطاق عملية التدقيق فقد تكون شاملة أو جزئية.
3. الحصول على معلومات تمهيدية عن المشروع، يجب أن يحصل المدقق على معلومات ويتعرف على المشروع.
4. زيارة استطلاعية للمشروع، يجب على المدقق أن يزور المشروع ليطلع على سير العمل والنواحي الفنية.
5. فحص النظام المحاسبي للمشروع، عليه دراسة النظام المحاسبي والاختيارية ليعرف مراحل التسجيل والترحيل.
6. الإطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية لفترات سابقة ليتعرف على المركز المالي ونوعية التقارير.
7. التعرف على العاملين في المشروع و مسؤولية كل منهم.
8. فحص الناحية الضريبية.
9. دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
10. التحقق من ملكية مشروع للأصول الثابتة[2].

المطلب الثاني: برامج التدقيق وأنواعه

الفرع الأول: برامج التدقيق

هي خطط عمل المدقق التي سيتبعها في تدقيق للعملية المالية ويظهر في هذه الخطط الأهداف التي ستحقق، والزمن المحدد لإنجاز الخطة وكذلك التعليمات الفنية.

أما الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج التدقيق ومن أهمها:

1. التقيد بنطاق عملية التدقيق كاملة كانت أم جزئية.
2. مدى كفاية النظام الداخلي وعلى ضوئه يتحدد نطاق عملية التدقيق.
3. الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لأن التدقيق وسيلة وليس غاية.
4. استخدام وسائل التدقيق.
5. إتباع طرق المراجعة التي تلائم ظروف كل حالة.

[1] زهير حدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى،2009،ص 126.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القانوني، ص 103.

الشكل التالي يوضح الخلفية التي التاريخية التي تقيد الإدارة في اتخاذ القرارات مستقبلا.

الشكل رقم(II-01): الخلفية التاريخية لتقييم الأداء داخل المؤسسات

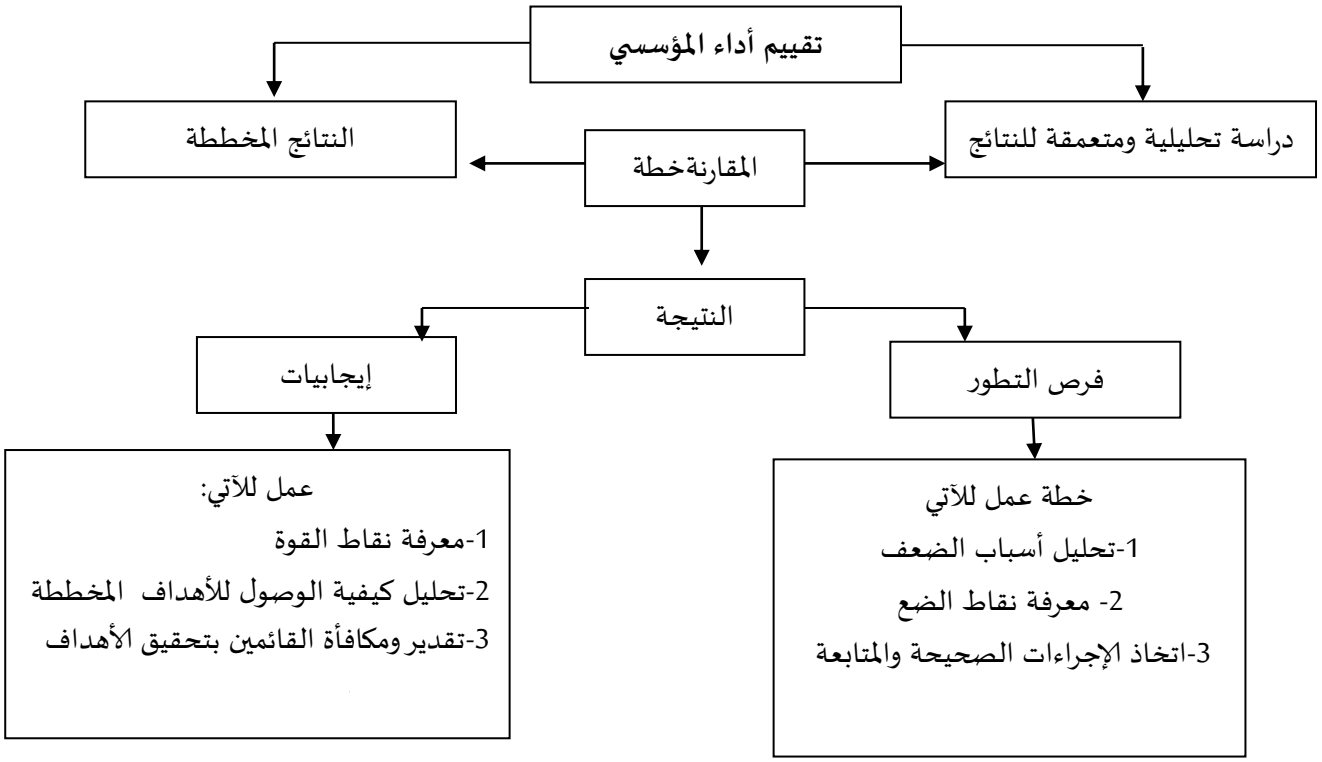

المصدر: محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، مجموعة العربية للتدريب والنشر ط1، القاهرة ، مصر، 2012- 2013، ص 12.

الفرع الثاني: أنواع برامج التدقيق

برامج تدقيق مرسومة مقدمة وثابتة، وهي برامج معدة ومطبوعة ثابتة تحتوي على كل الخطوات، ويتطلب من المساعدين التقيد بها، ومن عيوب هذا النوع من البرامج:

- ✓ أنها تحول عمليات التدقيق إلى عمل روتيني.
- ✓ ويجمد الابتكار والتجديد.

أما مزايا هذا النوع من البرامج:

- ✓ تعتبر تعليمات مريحة وواضحة لخطوات العمل.
- ✓ ضرورية في المشاريع الكبيرة المتتبعة لأحكام خطة العمل.
- ✓ تساعد على تقسيم العمل بين المدقق ومساعديه.
- ✓ المدقق إلى عدم السهو.
- ✓ تساعد على أن يتم العمل بدون عناء للمساعدين[1].

[1] زهير حدرب، مرجع سبق ذكره، ص 127.

برامج التدقيق متدرجة، ويعد هذا النوع من البرامج أثناء تنفيذ عملية التدقيق، ويحتوي على الخطوط العريضة لعملية التدقيق، وأما التفاصيل والاختبارات فتقرر أثناء القيام بالتدقيق، ويتميز هذا النوع من البرامج أنه يترك لموظفي المكتب مجالا لاستخدام خبرتهم ودرايتهم الفنية.

المطلب الثالث: أوراق وعلامات التدقيق

الفرع الأول: أوراق التدقيق

هي كل البيانات التي تساعد المدقق على إنجاز المعلومات في ملفين:

أولا_ الملف الدائم: وفيه بيانات عن المشروع موضوع التدقيق ويتضمن مايلي:

1. إسم العميل وعناوين مكاتبه المسجلة ومصانعه وفروعه.
2. نوع الشركة القانوني وتاريخ التأسيس وطبيعة النشاط.
3. النظام الداخلي وعقد التأسيس.
4. النظام الإداري المستعمل في المشروع مع الخارطة التنظيمية.
5. دليل المحاسبة ونظامها والتعليمات.
6. قائمة السجلات والدفاتر الممسوكة.
7. نسخة عن قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة.
8. الحسابات الختامية لعدة سنوات مع صورة عن توقيعات المسؤولين بالمشروع.
9. ملخص بالالتزامات المرتبط بها المشروع.
10. بيان برأس المال والسندات وملخص الأصول.

ثانيا- الملف الجاري: وفيه البيانات الجارية وتتضمن مايلي:

1. نسخة من كتاب التعيين وأسماء المدققين السابقين.
2. صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل والمدقق.
3. تقرير المدقق عن نتيجة فحصه لنظام الرقابة الداخلي.

برنامج التدقيق للعام الحالي.

4. ميزان المراجعة.
5. تحليل المصروفات والإرادات إلى عناصرها المختلفة.
6. ملخص يسجل الملاحظات وقيود التسوية اللازمة.
7. الموجودات والمطلوبات.
8. ملخص عن اجتماعات الهيئة العامة ومجلس الإدارة.
9. محاضر الجرد المختلفة وصورة عن التقرير[1].

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه[2].

الفرع الثاني: علامات التدقيق

[1] زهير حدرب، مرجع سبق ذكره،ص 129، 130، 131.

[2] زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات التدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية لنشر، الأردن، 2009، ص 80

يجب على المدقق أن يستخدم علامات أو رموز مختلفة أثناء القيام بعملية التدقيق حتى يؤشر بالعلامة عند الانتهاء من عمله، ويشترط أن تكون هذه العلامات سرية بين موظفي المكاتب مثل "الشيفرة" ولا يبوح بها و إلا فقدت سريتها، وقد يقوم المدقق باستعمال ألوان مختلفة لتلك الرموز، ويجب أن توضع في الدفاتر بعناية تامة.

ومن أمثلة عن تلك الرموز والإشارات، التي قد تختلف من مكتب لأخر:

= - للدلالة على مراجعة المجموع الرأسي.

م- للدلالة على النقل من صفحة لأخرى.

X- للدلالة على مراجعة المجموع رأسيا وأفقيا.

V - للدلالة على التدقيق مستنديا.

ك - للدلالة على وجود كشف تحليلي[1].

الفرع الثالث: مذكرات التدقيق

هي الأمور التي تعترض المدقق ويزيد لها إيضاحات أو استفسارات، ومن الملاحظات التي يدونها في السجل كالتالي:

- بيان بالمستندات المفقودة أو غير المستوفاة.
- أرصدة الحسابات التي يخشى المدقق التلاعب بها.
- كشف الأخطاء التي عثر عليها.
- كشف بالمسائل التي يريد استكمالها في المرات القادمة.
- كشف بما وجده من ثغرات في أنظمة الرقابة الداخلية.
- كشف بالمسائل التي يريد الرجوع فيها إلى المدقق الرئيسي.
- كشف بالمسائل التي حرر بها المدقق مراسلات مع الشروع.
- الاقتراحات والتعديلات التي يراها المدقق ضرورة إدخالها.
- التحفظات التي يرى المدقق وجوب إثباتها في تقريره النهائي.
- ما يحصل عليه المدقق من بيانات شفوية من مديري المشروع[2].

[1] زهير حدرب، مرجع سبق ذكره ص 129،130،131

[2] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق لنشر التوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 95.

المبحث الثاني: مسار التنفيذي

إن عملية التدقيق المحاسبي تخدم عدة أطراف بأغراضهم المختلفة، فهي تعتبر بمثابة ضمان إضافي لمراقبة جودة المعلومات ومن ثم التقليل الخطر، وكذلك تساعد في اتخاذ القرارات وترشد الأداء للمؤسسة.

المطلب الأول: أهمية التدقيق المحاسبي في تحقيق أداء البنوك

إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء الغش وتقليل فرص ارتكابها. ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظام سليم للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها، كذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم أثارها.

لقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات والشركات إرتبطة بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب، بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها.

ويتمثل دور المدقق هنا في أنه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة.

إن أهمية عملية تدقيق الحسابات وأثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذهم لقراراتهم تتضح من خلال مايلي:

- ❖ تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات.
- ❖ يستلزم اتخاذ قرار معين، وذللك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير التدقيق التي ترتبط بتحقيق أهداف معينة[1].

المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في تحقيق فعالية أداء البنوك

يقوم التدقيق بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بتقديم الخدمات الأتية[2].

أولا_ تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة:

لقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه " وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استخدامها داخل المنظمات الاقتصادية على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع،2009، ص 39.

[2] يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 256.

والمالية الإدارية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك[1].

ثانيا_ قابلية المعلومات للاعتماد عليها :

يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثا-حماية الأصول:

يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحرق، التصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة، ولذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تضع سوء استخدام الأصول وحماية الأصول من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها ضد هذه المخاطر.

رابعا_ الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية:

يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي إلى المنشأة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك، إذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها و المسؤول عن ذلك ليس الموظف فقط، كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة والمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام والطريقة التي تحقق الترام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.

خامسا_ الوصول إلى الأهداف والغايات:

يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيها إذا كانت متوافقة مع الأهداف وغايات المنشأة، وتقع مسؤولية وضع الأهداف المنشأة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

سادسا_ تحديد مواطن الخطر:

على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطرة عالية، وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المنشأة، أو من المعلومات الملتقاة من مصادر أخرى، أو من مشاكل موجودة في شركات أخرى ذات نشاط مشابه للمنشاة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق ومعرفته العامة.

سابعا_ منع اكتشاف الغش و الاحتيال:

تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المنشأة ،وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقع غش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف لغش، ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق وإحتيالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختيارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

ثامنا_ الشك المهني:

[1] إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص 275.

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط ويفيد أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، إذا لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له افترض الأمانة المطلقة، وبلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت، حيث أخذ الحيطة الحذر في تطبيق إجراءات التدقيق[1].

الجدول رقم (II-01) : مراحل تطور أهداف التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل عام 1850م	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1850-1905م	اكتشاف الغش الخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل ميداني	غير مهمة
ما بين 1905- 1933م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
ما بين 1933- 1940م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940- 1960م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
ما بين 1960-حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية بعملية التدقيق الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 18.

المطلب الثالث: أهمية وعلاقة معايير التدقيق المحاسبي بالتدقيق الداخلي

تكمن علاقة التدقيق المحاسبي بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية كالأتي:

يتمثل الفرق الرئيسي بين التدقيق الداخلي والتدقيق المحاسبي في الهدف من إجراء الاختبارات، حيث يتم في التدقيق المحاسبي التركيز على ما كانت المعلومات التاريخية، قد تم تسجيلها بطرقة صحيحة بينما التدقيق الداخلي يرتكز على الفعالية والكفاءة، حيث يشتركان في عناية التقرير التدقيق الذي بوجه إلى الإدارة العليا، وكما يتم كتابة تقرير موحد من طرف المدقق الداخلي يشمل الجوانب المحاسبية وغير المحاسبية حيث يجب صياغة تقرير التدقيق الداخلي بعناية شديدة لأن هذا النوع من التقارير يتم استعماله من أجل اتخاذ القرارات.

[1] الصيان محمد سمير، جمعة إسماعيل إبراهيم، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر،1997، ص 12.

حيث التدقيق الداخلي يقام به في مصلحة داخل المؤسسة، يخول له مهام التقييم و المراقبة وله عدة أنواع من بينها التدقيق المحاسبي الذي يسعى لتقييم العمليات المحاسبية، حيث أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى[1].

ومن هنا يتضح لنا أن التدقيق المحاسبي جزء من التدقيق الداخلي أو بالأحرى نوع من أنواعه، حيث أن هذا الأخير يعتمد على وظيفتين أساسيتين تتمثلان في الفحص والتقييم لمراقبة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية وعليه التدقيق المحاسبي يتمثل في التحقق انتقادي المنتظم لأدلة وقرائن إثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير[2].

[1] محمد سمير الصيان عبدالله هلال، لأسس العلمية للمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية،2007.

[2] بلحاسي كوثر، مرجع سبق ذكره،ص 3

المبحث الثالث: التدقيق المحاسبي وإجراءات الميدانية

يعتبر التدقيق المحاسبي عملية منتظمة للحصول على القرائن الدالة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، عليه فإن المدقق ملزم بإتباع مجموعة من الإجراءات في مسار عملية التدقيق المحاسبي.

المطلب الأول: التدقيق المحاسبي للقوائم المالية

التدقيق المحاسبي عملية مهمة وضرورية بالنسبة للمؤسسات، فهو يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمتوسطة المدى نظرا لما تضيفه عملية التدقيق من مصداقية والتأكد من صحة القوائم المالية لضمان حقوق أصحاب المصالح وكذا اكتشاف الغش وكل ما هو مخالف للمبادئ والمعايير والقواعد المتعارف عليها.

أولا_ التدقيق المحاسبي:

يتمثل التدقيق المحاسبي في فحص منظم ومستقل للقوائم المالية ويشمل على بحث وتقييم وتحليلي وانتقاد للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة[1]، مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة لإبداء الرأي المحايد مدى دلالة القوائم المالية.

يمكن القول أن التدقيق المحاسبي هو التحقيق انتقادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات النشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الري الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير.

_ من خلال التعريف نلاحظ أن التدقيق المحاسبي حتى يصل إلى هدفه الرئيسي ركز على ثلاث نقاط أساسية وهي كالأتي:

1-**الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة.

2-**التحقق:** يقصد به إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية النهائية، والتأكد الفعلي من وجود العناصر المالية للمؤسسة ويتم تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي.

3-**التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية داخل المؤسسة وخارجها ويعتبر تقرير المدقق هو العملية الأخيرة من التدقيق [2].

يهدف التدقيق المحاسبي إلى التحقق من بعض الأمور نوجز أهمها فيمايلي:

- أن النظام المحاسبي سليم والضبط الداخلي كفئ والسجلات ملائمة لأعمال المنشأة وما يتطلبه القانون.
- أن الميزانية وجدول حسابات النتائج أو أية بيانات ختامية أخرى تدقق مع السجلات ومطابقة لها.
- أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في الميزانية وأن القيمة التي تظهر بها هي القيمة الصحيحة.
- أن الخصوم الظاهرة في الميزانية تظهر بقيمتها الحقيقية.

[1] سامي محمد الرقاد، محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

[2] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار النشر، عمان، الأردن، 2001، ص 09.

- أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة مثلا (وجوب قيام المنشأة بعملية الجرد مرة في السنة على الأقل).

ومما سبق تبين لنا أن التدقيق المحاسبي هو في حد ذاته تدقيق القوائم المالية، حيث يتضمن المدقق على القوائم المالية، حيث يشير هذا الأخير إلى مبادئ محاسبية ولتوضيح أكثر سوف نتطرق إلى القوائم المالية.

ثانيا- القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أية مؤسسة مالية حيث تعرض أصول وخصوم تلك المؤسسة وإيراداتها ومصروفاتها، وبعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة المؤسسة من خلال استعراض تلك الخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي، حيث تشخص مركزها المالي بين المؤسسات ونتيجة نشاطها من ربح أو خسارة.

1. خصائص النوعية للقوائم المالية:

- **الملائمة:** تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن يتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية: الملائمة في الوقت، القدرة على التنبؤ، القدرة على التقييم الارتدادي.
- **إمكانية الاعتماد (الوثوق):** ويقصد به الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصداقيتها، بالتالي إمكانية الاعتماد عليها، ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم، إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية: وهي إمكانية التحقق من المعلومات،الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية، حيادية المعلومات[1].
- **قابلية المعلومات للمقارنة:** يسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة أملا في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمنشآت المختلفة في قطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها.
- **الثبات:** التعرف أيضا بالماثل وهي خاصية إن توفرت مكانة المستخدم من ’جراء المقارنات في المنشأة الواحدة أو بين المنشآت المتعددة ويقصد بالتماثل والثبات تطبيق نفس الطرق والأساليب المحاسبية في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة.
- **قابلية للفهم:** يقصد بالقابلية للفهم البيانات من الغموض، بحيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات المعبرة عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات.

[1] سعد بوزاوي، مداخلة بعنوان، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري، المركز الجامعي بالوادي يوم 17و18 جانفي 2010، ص20 .

1. عرض القوائم المالية:

تقوم معظم المؤسسات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي السداسي والثلاثي، وتشمل على الميزانية، حساب النتائج، وجدول لسيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملح بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة.

- **قائمة المركز المالي:** تعتبر الميزانية المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة، كما توفر معلومات مقيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة لتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، وتظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة من خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- **قائمة حساب النتائج:** تبنى قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق والأرباح، وهو كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزتها المؤسسة خلال مدة معينة وتبرز النتيجة الصافية لهذه المدة، كما يسمح بتحديد مردودية المؤسسة، إذ يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن.
- **قائمة جدول سيولة الخزينة:** الغرض الأساسي منها هو تحديد معلومات على المقبوضات (مصادر السيولة) والمدفوعات (المخصصات النقدية) للمؤسسة التي تؤثر على التدفقات خلال الفترة، كما تهدف هذه القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
- **قائمة تغيرات الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية، كما تعرف على أنها عبارة عن قائمة توضح مختلف التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية، حيث تضم هذه القائمة مختلف المعلومات المتعلقة بالنتيجة الصافية للفترة وكل عناصر النواتج والأعباء والأرباح والخسائر المتعلقة بالأموال الخاصة.
- **ملاحق القوائم المالية:** تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا لسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية إضافية إلى ذلك الإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال وبالأخص توضيح المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

المطلب الثاني: جودة التدقيق المحاسبي وأثره على القوائم المالية:

يعتبر مفهوم جودة التدقيق من المفاهيم المثير للجدل التي لم يستقر عليها الفكر المحاسبي بعد، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها عدم قابلية جودة الخدمات التدقيق للملاحظة المباشرة، فضلا عن تعدد الأطراف المهتمة بنتائج عملية التدقيق واختلاف إدراكها مطلق بأن القوائم المالية للمؤسسة لا تتضمن أخطاء مادية أو غش، كما يجب على المدقق أن يعمل على تحسين جودة عملية التدقيق بشتى الطرق وأن يقوم بتقييم المخاطر بهدف تجنب التقاضي والتقليل من عدم رضا العملاء والحد من الأضرار

التي قد تلحق بسمعة نتيجة القيام بعمليات تدقيق ذات جودة منخفضة، ومما سبق نستخلص مجموعة من النتائج حول جودة التدقيق المحاسبي أثره على القوائم المالية[1]:

- ❖ جودة التدقيق المحاسبي من منظور المنظمات المهنة يتمثل في الالتزام بمعايير التدقيق ومعايير الأداء بالنسبة للأفراد داخل مكتب التدقيق وتتعلق معايير الأداء بمجموعة من الخصائص والمقومات الشخصية الواجب توفرها في العاملين.
- ❖ تبين بعض الدراسات جودة التدقيق تقوم على أساس التزام المدقق بالمعايير المهنية، بينما نظرت دراسات أخرى لجودة التدقيق على أنها تعني خلو القوائم المالية من الأخطاء والتعريفات الجوهرية[2].
- ❖ الوسائل وإجراءات التي يجب على المدقق الحسابات إتباعها لتحقيق الأداء الجيد وزيادة الثقة في القوائم المالي والمتمثلة في محاولة المدقق اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي ينطوي عليها القوائم المالية والالتزام بالمعايير المهنية.
- ❖ التزام مدقق الحسابات بالمعايير والإرشادات المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق لكنها في نفس الوقت تمثل الحد الأدنى لجودة الأداء.
- ❖ جودة التدقيق المحاسبي تؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية وبالتالي يعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: إجراءات ميدانية للتدقيق المحاسبي

إن الإجراءات الميدانية الخاصة بالتدقيق المحاسبي تنحصر في القوائم المالية والحسابات المكونة لها، كما تذكر أن فهم الإجراء العملي وتطبيقه بنجاح يقتضي أن تكون ملما بالجانب النظري سابقا

يتميز تدقيق عناصر القوائم المالي بعدة خصال بغية الوقوف على المعلومات ذات درجة المصداقية لتعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

أولا- إجراءات تدقيق حسابات الميزانية: تعتبر الميزانية كشف من المارد المتاحة لدى المنشأة أو المؤسسة ومصادر تمويل هذه الموارد في نقطة زمنية تتكون الميزانية من جانبين هما الأصول والخصوم محققة التوازن المالي[3]:

1- حسابات الأصول: يعرف الأصل حسب لجنة الصالحات المحاسبية AICPA لسنة 1953 هو كل ما يمتثل في رصيد مدين يلزم ترحيله للدورة القادمة بعد إقفال الحسابات طبقا للقواعد أو المبادئ التعارف عليها، وذلك باعتبار، الرصيد المدين المرحل يعبر عن قيمة معينة أو ممتلكات أو مصروفات مؤجلة تخص دورات لاحقة[4].

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 443.

[2] سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد الثاني، جويلية 2008، ص 4.

[3] حواس صالح، المحاسبة العامة، غرناطة لنشر والتوزيع، **الجزائر**، 2008، ص 8.

[4] رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 281.

❖ **تدقيق حسابات الأصول الثابتة:**

- تدقيق حسابات الأصول الثابتة غير الملموسة: القيام بالجرد الفعلي، التأكد من ملكية الأصل، التأكد من صحة التقييم

- تدقيق حسابات الأصول الثابتة ملموسة: القيام بطلب كشوف تفصيلية من الإدارة القيام بالإطلاع على المستندات الدالة على الملكية المنشأة لهذه الأصول.

❖ **تدقيق حسابات الأصول المتداولة:**

- **تدقيق حسابات المخزون:** التأكد من سلامة الجرد الفعلي، تدقيق اختياري بعض المستندات الخاصة ببعض الأصناف شراء وبيع، الحصول على شهادات ممن تودع لديهم بضاعة مملوكة للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية تفيد وجودها وقيمتها.

- **تدقيق حسابات النقدية:** تشمل بنود الصندوق والبنك ويمكن للمدقق التحقق من بنود النقدية من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بتدقيق الحسابات النقدية وقيام المدقق بعملية الجرد الفعلي مع الدفاتر، تدقيق دفتر النقدية حسابيا، تدقيق مستندي لدفتر النقدية الخاصة بالقبض والصرف من الناحية الشكلية والموضوعية، الحصول على كشف مفصل لحساب البنك.

2-حسابات الخصوم:

إن الخصوم تتضمن في المحاسبة كافة الالتزامات المحققة على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، فإنه من الضروري التأكد من أرصدة حسابات الخصوم تعبر عن كل الالتزامات الفعلية المحققة على المشروع في تاريخ إعداد الميزانية لا أكثر ولا أقل في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

❖ **تدقيق حسابات الأصول المملوكة:**

فحص الإضافات والمحسوبات التي تطرأ على رأس المال، تدقيق حسابات النقدية المحصلة بالصندوق والبنك، تدقيق دفاتر اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العامة، التأكد من إخطار الجهات التي يلتزم إخطارها بتعديل رأس المال، تدقيق المستندات التي تتعلق برأس المال، التحقق من سلامة وثبات إظهار رأس المال الميزانية.

❖ **تدقيق حسابات الالتزامات:**

تتكون الالتزامات أو الديون من صنفين التزامات طويلة الأجل التي يفوق تاريخ استحقاقها دورة مالية والمتمثلة عموما في السندات والقروض، أما الثاني هي التزامات قصيرة الأجل التي لا تتعدى تاريخ استحقاقها دورة مالية واحدة نجد منها حسابات الدائنين أوراق الدفع إيرادات محصلة مسبق، علية إجراءات التدقيق تختلف من صنف للأخر حسب تاريخ الاستحقاق.

ثانيا: إجراءات تدقيق حسابات التسيير:

بعد الانتهاء من تدقيق العناصر المكونة للميزانية يشرع المدقق في مفردات جدول حسابات النتائج المتمثلة في حسابات التسيير بصنفيها المصاريف والإيرادات، علما أن هذه الحسابات تتميز عن سابقاتها

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية، داروائل لنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص 57- 58.

لكونها حسابات متناظرة وتفتح عن بداية كل دورة محاسبية وتقفل في نهايتها، ولكي يدلي المدقق برأيه حول صدق هذه الحسابات بعد التزامات بالمبادئ المحاسبية يجب إتباع الخطوات التالية:

1- تدقيق حسابات المصاريف:

- استخدام كافة الأساليب الفنية المتعارف عليها من تدقيق حسابي ومستندي ومقارنات.
- التحقق من دارسة الأحداث اللاحقة لتأكد من سلامة بعض البيانات أو التوصل إلى حقيقة بعض التصرفات التي وقعت خلال السنة.

2- تدقيق حسابات الإيرادات:

- إجراء دراسة مقارنة لعناصر وبنود الإيرادات الحالية مع تلك المتعلقة بالعام الماضي.
- القيام بدراسة الأحداث اللاحقة وهي الأحداث التي تقع في بداية السنة التالية لسنة الفحص.
- القيام بإتباع كافة الوسائل الفنية المتعارف عليها للحصول على أدلة وقرائن من تدقيق حسابي مستندي.

ثالثا: إجراءات تدقيق حسابات النتائج:

- ✓ التأكد من الهامش الإجمالي الذي يعبر على النتيجة الأولية المحقق من النشاط التجاري
- ✓ التأكد من صحة حساب القيمة المضافة.
- ✓ التأكد من نتيجة الاستغلال المعبرة عنها نتيجة النشاط العادي للمؤسسة لتحول إلى نتيجة الدورة.
- ✓ التأكد من نتيجة الدورة على أنها حقيقية وليس صورية، ويعتبر المدقق مسؤولا إذا صادق عليها.
- ✓ التأكد من الضرائب على الأرباح الذي يعتبر باستمرار قوانين المالية[1].

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، 2003، ص 184.

الجدول رقم (II-02) : القوائم المالية المقارنة

البيان	1998/12/31%	1998/12/31%	1999/12/13%	2000/12/31%	2001/12/31%
الأصول النقدية وأوراق القبض	5	5	6	5	6
صافي حسابات القبض	24	23	23	24	24
المخزون	20	19	21	24	25
إجمالي الأصول الجارية	49	47	50	53	55
الأصول الثابتة	85	88	84	79	76
حجم الاهتلاكات	34	35	34	32	31
صافي الأصول الثابتة	51	53	50	47	45
إجمالي الأصول	%100	%100	%100	%100	%100
الخصوم و رأس المال أوراق الدفع	8	9	9	10	10
الضرائب المستحقة	14	15	14	13	13
الخصوم الجارية	22	24	25	28	31
القروض طويلة الأجل	7	4	7	9	10
احتياطي المعاشات	8	9	9	10	10
الإجمالي	37	37	41	47	51
رأس المال	44	39	34	28	24
الأرباح المحتجزة	19	24	25	25	25
حقوق الملاك	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: محمود عبد الفتاح رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن التدقيق الداخلي يعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها وكذا تصحيح الإجراءات الرقابة الموضوعية من طرف الإدارة من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها .

حيث أن التدقيق الداخلي يتأكد من جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية خاصة، وأن المدقق المحاسبي يقوم بالدرجة الأولى بفحص ومراجعة القوائم المالية، حيث أن صدق القوائم المالية يتأثر بمدى فعالية الرقابة الداخلية، فالمدقق المحاسبي يتأكد من قوة فعالية الرقابة الداخلية فإنه يساعد على التحقق من القوائم المالية أكثر ارتياحا.

خاتمة عامة

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز الدور الهام الذي يلعبه التدقيق المحاسبي، وبالخصوص التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للتدقيق المحاسبي ،حيث وجدنا أن التدقيق المحاسبي لم يكن وليد العصر الحديث بل ظهر منذ القدم، ثم أخذ يواكب مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية، خاصة مع تطور علم المحاسبة وظهور بعض المنظمات المهنية التي تهتم بشؤون التدقيق ،والتي ساهمت بشكل كبير في تطور المهنة، إلى أن أصبحت هناك معايير دولية للتدقيق التي تصف عملية التدقيق بدقة.

كما حاولنا أيضا إبراز مختلف الجوانب العامة لعملية التدقيق في اتخاذ القرار حيث أبرزنا الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار.

نتائج اختيار الفرضيات.

توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى نتائج البحث وكانت على النحو الآتي:

بخصوص الفرضية الأولى التي تشير إلى أن التدقيق المحاسبي يلعب دور مهم في المؤسسة بالخصوص التدقيق الداخلي، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن متخذ القرار يعتمد بشكل كبير على تقارير التي يعدها مدقق الحسابات لتحقيق الهدف المنشود في المؤسسة. أما الفرضية الثانية من خلال دراستنا فتبينا لنا أنها صحيحة حيث يجب على المؤسسة اتخاذ القرارات التي تتماشى مع أهدافها. بالنسبة للفرضية الثالثة التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية يساعد على اتخاذ القرارات وفقا المعايير التي يتبعها المدقق.

نتائج البحث:

- التدقيق المحاسبي هو عملية فحص وتحقيق وتمحيص في الوثائق والدفاتر المحاسبية بالإضافة إلى التدقيق في مختلف الوقائع المرتبطة بالمنشأة ؛
- يلعب التدقيق المحاسبي دور مهم في المؤسسة بالخصوص التدقيق الداخلي؛
- لتحقيق أهداف المؤسسة يجب اتخاذ القرارات التي تتماشى معها؛

يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وفعال داخل المؤسسة؛

اقتراحات:

- توفير الموارد المادية والأدوات المختلفة التي تساعد المدققين وتزيد تركيزهم وفعاليتهم عند القيام بمهامهم.
- محاولة الاهتمام بالتدقيق المحاسبي وتفعيل دوره على الوجه الذي يسمح بجعله أداة تقدم معلومة مالية موثوقة.
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة على الوضع المالي للمؤسسة.
- سعي إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة، تساعدهم على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أنشطتهم بصورة فعالة.
- توفير الجو الرقابي الفعال يساعد على بلوغ الأهداف بدرجات عالية من الفاعلية الكفاءة.

أفاق الموضوع:

يمكن بنهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط الجدير بالدراسة وهي:

- أثر التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المواجهة.

- دور لجان التدقيق في زيارة استقلالية التدقيق الداخلي، ومدى استفادة المؤسسة منها.
- كيفية استخدام التدقيق كوسيلة من الوسائل التحقيق الجمركي .

قائمة المراجع

والمصادر

الكتب:

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004.
2. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صنعاء للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2000.
3. أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القانوني
4. الخطيب خالد راغب، رافعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار النشر، عمان، الأردن، 2001.
5. الصيان محمد سمير، جمعة إسماعيل إبراهيم، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997.
6. حواس صالح، المحاسبة العامة، غرناطة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
7. خالد أمين عبد الله، التدقيق ولرقابة في البنوك، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، 2012.
8. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية العلمية، دار وائل لنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2004،
9. خلق عبد الله، الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
10. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2009.
11. رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
12. زهير حدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية، الناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009.
13. زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات التدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية لنشر، الأردن، 2009.
14. سامي محمد الرقاد، محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتب المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
15. عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية ،في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية الأمريكية، الجزء الأول ، الدار الجامعة، مصر، 2002
16. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السواري، المراقبة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة، مصر، 2004.
17. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
18. محمد إبراهيم، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2000.
19. محمد الشامي طاهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

20. محمد سمير الصيان، عبد الله هلال، الأسس العلمية للمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية،2007.

21. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، مجموعة العربية للتدريب النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2012، 2013.

22. مهيب الساعي، وهيب عمور، علم تدقيق الحسابات، صفاء لنشر والتوزيع، عنان 2006.

23. نصر صالح محمد، نظرية المرجعة، الطبعة الأولى، منشورات الدار الأكاديمية، طرابلس، 2011.

24. يوسف محمود الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر، الأردن، 2008.

المذكرات:

1. بن دادة أمينة، أهمية التدقيق المحاسبي في إتخاذ قرارات المؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماستر معهد العلوم الاقتصادية، مستغانم،2013.
2. بن ناصر محفوظ، أهمية التدقيق المحاسبي في مؤسسة اقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية تخصص تدقيق محاسبي، جامعة مستغانم، 2011، 2012.
3. بلحاس كوثر، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،2017.
4. محمد الطاهر سالمي، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة في ترشيد القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015.

مداخلة:

1. سعد بوزاوي، مداخلة بعنوان الأسس والمبادئ المحاسبة في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

الملخص:

في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات، زادت حاجة المؤسسات إلى الحصول على المعلومة الاقتصادية الدقيقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق لها التميز عن المنافسين،

ومن بين أهم الأساليب التي تساعد في التأكد من دقة المعلومات هو التدقيق المحاسبي، وبالخصوص التدقيق الداخلي.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى معرفة كيف يعمل التدقيق بجميع مقوماته في ترشيد عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، حيث تعتمد المؤسسات على وظيفة التدقيق الداخلي الذي يساعدها على التحكم في إدارتها بشكل فعال، فتسعى دائما إلى تبني أنظمة رقابية تؤهلها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، حيث كان لتدقيق المحاسبي دور كبير في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها وأساليبها في المؤسسات، الأمر الذي جعلها تحقق نتائج متلاحقة.

إلا أن ذلك لا ينفي وجود نقائص يجب على المؤسسات العمل على تداركها، بحيث أنه لا تزال وظيفة التدقيق مطبقة بصورة غير مكتملة من حيث الموارد المادية والبشرية والتقنية.

Summary:

In light of the current developments, which are full of opportunities and threats, the institutions have increased the need to obtain accurate economic information in a timely manner in order to take the appropriate decisions that are distinguished from their competitors, Among the most important methods that help in ensuring the accuracy of the information is accounting audit, especially internal audit.

And through this study, we came to know how auditing works in all its components to rationalize the decision-making process in the institution, where the institutions rely on the internal audit function that helps them to control their management effectively, so they always seek to adopt control systems that qualify them to achieve their strategic goals, where The accounting audit had a major role in the decision-making process of various types and methods in the institutions, which made it achieve successive results. However, this does not deny the existence of deficiencies that the institutions must work to realize, as the auditing function is still being implemented incomplete in terms of material, human and technical resources.